وهو غير صحيح لأنا للذة لست فرحاً عن الحالة الطبيعية لأعين الخروج عنها
عند حصول الذة بالعرض فقد احد ما بالعرض مكان ما بالذات وقد يسبب الالم
الى تفرق الاتصال على معنا ان تفرق الاتصال يكون سببا للالم في الحي وقيل عليه بان
تفرق الاتصال عدمي والالم امر وجودي ولا يجوز ان يكون علة للعدمي
اجيب بان العدمي قد يكون علة معدة للوجودي وكل من اللذة والالم حسي
وعقلي لان الادراك المحصل للذي هو اللذة قد يكون علة معدة والالم ان
كان بالحس فهو حسي وان كان بالعقل فهو عقلي فرع بالحس لقوي التي تدرك
بها المحسوسات سواء كانت ظاهرة او باطنة واللذة العقلية اقوى من
الحسية وكذا الالم واعلم ان جماعة من الظاهريين ينكرون اللذات والالام
العقلية والحق انها ثابتة واقوى من الحسية اما اللذة العقلية ثابتة فلما عرفت
ان اللذة هي ادراك ونيل لوصول ما هو كمال وخير عند المدرك من حيث هو
كذلك ولا جوهر العاقل كمال وخير هو ان يتمثل فيه جلية الحق قدر ما يستطيع
ثم يتمثل فيه معلولاته المترتبة المتسلسلة الموجودة على ما هو عليه تمثلا يقينيا
خالصا عن شوب الظنون والاوهام ولا شك ان هذا الكمال خير بالنسبة الى
ذاته اذا تمثل فيه يكون مدركا لوصوله اليه فيكون ادراكه لوصول هذه
التمثلات التي هي كمال وخير بالنسبة اليه لذة له واذا ثبتت هذه اللذة فالعقلية اقوى من
اللذة الحسية يكون اقوى منها لان كلما كان الادراك اقوى يكون اللذة اقوى
لان اللذة هي الادراك ولا شك ان الادراك العقلي اقوى من الادراك الحسي لان الادراك
العقلي خالص لا نكته عن الشوب والحسي شوب كله فان الحس لا يدرك الا الكيفيات
تقوم بسطوح الاجسام التي تحضر واذا ان اللذة العقلية اقوى من اللذات الحسية
واذا عرف ان اللذة العقلية اقوى من الحسية عرف ان الالم العقلي اقوى من
الحسي قال ومنها الارادة والكراهة وهما نوعان من
العلم واحداهما لازمة مع التقابل ويغاير اعتبارهما بالنسبة الى الفاعل
وغيره وبين متعلقاتهما بخلاف الشهوة والنفرة اقول ومن
الكيفيات النفسانية الارادة والكراهة فقيل انهما نوعان من العلم
بمعنى الاعم فان الارادة عبارة عن علم اي سواء كان يقينا او اعتقادا او ظنا بان
له او لغيره مما يؤثر خيره منفعة يمكن وصولها اليه او الى ذلك الغير من غير مانع
من تعب او معارضة وهو باطل فانا نجد من انفسنا ميلا مرتبا على هذا العلم
وهو الارادة مغايرات وللقائل ان يقول هذا الميل انما يحصل لمن لا قدرة له
على تحصيل ذلك ليس فيه تامة واما في القادر بالتام فيكفي الاعتقاد المذكور
واحداهما اي الارادة والكراهة لازمة للاخرى مع تقابل المتعلقين اي اذا كان

بس

بين متعلقي الارادة والكراهة تقابل فارادة احد المتقابلين لازمة لكراهة
المقابل الاخر لا نفسهما او بالعكس اي كراهة احد المتقابلين لازمة لارادة الاخر
لا نفسهما وذلك بشرط التفطن بالضد وقيل ان الارادة للشيء من ضرورتها المنع
من هذا الاثبات لعلمنا ان ارادة الشيء كراهة ضده بل على ان كراهة ضده فهو لوازم
ارادته والارادة والكراهة يتغاير اعتبارهما بالنسبة الى الفاعل بالارادة
وغيره فان الارادة بالنسبة الى الفاعل بالارادة هي صفة تقتضي اختصاص
الفعل بوقت دون غيره وارادة غير الفاعل بالارادة ليست كذلك فان ارادة
غير فاعل الفعل لا تقتضي اختصاص فعل الفاعل بوقت دون وقت وفرق بين
الارادة والشهوة وبين الكراهة والنفرة فان الارادة والكراهة قد
يتعلقان بذاتيهما فان الارادة قد يكون مرادة والكراهة قد يكون مكروهة
بخلاف الشهوة والنفرة فان الانسان لا يشتهي الشهوة ولا ينفر عن النفرة
قال فهذه الكيفيات تفتقر الى الحيوة وهي صفة تقتضي الحس
والحركة مشروطة باعتدال المزاج عندنا فلا بد من البنية وتفتقر الى الروح
وتقابل الموت تقابل العدم والملكة اقول اي الكيفيات النفسانية
التي ذكرت تفتقر الى الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة مشروطة باعتدال
المزاج عندنا اي الحيوة بالنسبة الينا مشروطة باعتدال المزاج والمراد
باعتدال المزاج ان يكون لموضوع ما من المزاج هو اصلح الامزجة بالنسبة
اليه ولا بد في الحياة من البنية وهي عبارة عن كون الجسم المركب من العناصر
الاربعة لان الحيوة مشروطة باعتدال المزاج واعتدال المزاج لا يتحقق
بدون البنية وتفتقر الحياة الى الروح وهي اجسام لطيفة يتولد من بخار
الاخلاط سارية في عروق نبتت في القلب وهي التي تسمى بالشرايين ومنهم من
استدل على امتناع اشتراط الحيوة بالبنية بان القائم بمجموع الاجزاء اما ان يكون
جزء واحد فيلزم قيام العرض بالمحال المتكثرة وهو محال والقائم بكل جزء جزء
على حدة وهو محال لان الاجزاء متماثلة فلو توقف جواز قيام الحيوة بجزء واحد
على قيام الحيوة بجزء اخر لكان القيام بذلك الجزء ايضا متوقفا على القيام الاول
ويلزم الدور وهو محال اجيب بان الحياة قائمة بالمجموع من حيث هو
مجموع لا من حيث هي امور متكثرة حتى يلزم قيام العرض الواحد بمحال
متكثرة وايضا لا نسلم انه ان قام بكل جزء حيوة على حدة يلزم المحال قوله
لان الاجزاء متماثلة فلو توقف جواز قيام الحيوة بجزء واحد على قيامها بجزء
اخر لكان من الجانب الاخر كذلك فيلزم الدور قلنا قيام الحيوة بكل جزء
مشروط باجتماعه بالاجزاء الاخر لا بقيام الحيوة بها فلا يلزم الدور

وانتفاعل ان لا الاعلى ان تكون الاراده
التي كراهة ضده

الحيوة